العدد(1435) السنة السادسة -الثلاثاء (17) شباط2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مساهمة من جريدة (المدى) في معالجة قضايا الشباب ومشاكلهم في ظل الظروف الحالية ولحاجتهم الماسة لمنبر يلقي الضوء على معاناتهم في مختلف مجالات الحياة تفتح (المدى) صفحة أسبوعية خاصة بالشباب وتتمنى عليهم المساهمة الفعالة في طرح مشكلاتهم ومقترحاتهم على صفحة (الشباب والمجتمع).. مع التقدير.
وتكون المراسلة على العنوان الالكتروني في أدناه:

Young.mada@yahoo.com

معالجات

خريج الجامعة والكفاءة المهدورة

د. فائز الشرع

لا تنشأ تقاليد حضارية من دون نظم تعليم تستند إلى آخر المكتشفات أو أحدث المناهج وأدق الآليات مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تكون ضمن حاضنة تتفاعل بانسجام مع هذا التطور في التعليم، الذي لابد من أن ينعكس على الواقع مثلما يتأثر به، أي أن تكريس تعليم منتج للمعرفة ومعزز لقيمها الايجابية لا ينفصل عن الحواضن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤطره.

إذ لا تقدم البيئات المتأخرة نظما متقدمة مهما حاولت أن تتشبه بما هو حاصل في البيئات المتقدمة، ولا يمكن للتعليم أن يشكل قيمة حضارية إضافية . للعالم . إذا لم يكن قادرا على التأثير محليا، وهذا لا يتعلق بمستوى الذكاء الذي يملكه الفرد أو طبيعة التكوين الذهني لإنسان عما سواه، بل الأمر متعلق بالمحيط العام الذي يمنهج الحياة على نحو شامل، ويضع التفوق الذهني أو التواضع في القدرة الذهنية ضمن سياق المعالجات وحصر الإمكانات والإفادة منها، بالقدر الذي تقدمه وعلى نحو اختيار الوظيفة الملائمة للفرد ضمن سياق المجموع.

فكيف إذا كانت العملية التعليمية بمعداتها الخاصة وظروف إرسالها وتلقيها تشكو نقصاً حاداً وتنفتح على واقع صعب ومتخلخل وغير مستقر.. تلك هي محنة التعليم في العراق، الذي كان ضحية الأزمات والتصدعات وهيمنة الطارئين والمنتفعين من رسمه واسمه لا من ناتجه وما يستحضر من مستلزمات تربوية، والاهم من ذلك الافتقار إلى المؤسسة المنتجة فعليا لا المكرسة لعادة الإنتاج الكمي الروتيني . الذي يغلب عليه التحصيل الزائف من حيث الكفاءة ومقدار المنفعة حياتيا، وهذا لا يعني بالطبع خلو الساحة التعليمية من علامات فارقة أسست ومازال أثرها راسخا لكنه في الغالب جهد فردي في هذا التخصص أو ذاك دون أن يتحول إلى طبيعة غالبة أو تقليد راسخ.

ما يعنينا هنا هو معدل الاستناد إلى الكفاءة الحقيقية التي يحملها خريج الجامعة من السنوات التي يقضيها في التعليم الجامعي، سواء في دراسة البكلوريوس أم الدراسات العليا، وهل تعني الشهادة التي يحملها دليلا رمزيا على خبرة متراكمة وكفاءة ذات قاعدة علمية راسخة؟ وهل يمكن أن تكون الأوقات المهدورة عن قصد من الطلبة أو عن غير قصد بسبب الظروف الطارئة . وما أكثرها . استمراراً حقيقياً للمسيرة العلمية يستكمل بها الطالب عدته لمواجهة الواقع بما يشغله من وظيفة؟! هذا إذا ما استبعدنا غياب الجدية . وربما التفكير بالجدوى المعرفية . لدى النسبة الأكبر من الطلبة الجامعيين، والكلام هنا منصرف إلى حقيقة لا يصرح بها أحد، إذ أن أقنعة الادعاء تكاد تكون جلدا ملاصقا للذات في أحيان كثيرة يعكس لونا وطبيعة لا تفارقان صاحبهما.

أما كيفية فحص الموازاة الحقيقية بين التخصص والممارسة الحياتية، فليست بالمعضلة، فكثير من الخريجين ينفصلون تماما عما تضخه دراستهم من مقدار وعي يبقى نظريا غير مسموح له بأن يتجلى على نحو عملي في الممارسة الحياتية، بسبب حاجز العلاقة النفعية بين الطالب وتخصصه . وأعني هنا الناتج الوظيفي للشهادة لا للتخصص . باستبعاد نسبة الموهوبين لا نجد انعكاسا حقيقيا لدارس اللغة على الواقع وأعني هنا لا حفظ النظريات واستظهارها وإنما مقدار الإضافة التي امتلك أسسها المنهجية، ولا لدارس الفلسفة ولا لدارس نظم الإدارة والاقتصاد أو علم الاجتماع والانثروبولوجيا، أو حتى العلوم السياسية، وينسحب هذا الأمر على التخصصات العلمية التي تذكي من التواصل معها الممارسة العملية في الطب بأقسامه وتخصصاته والهندسة بأنواع تخصصاتها وعلوم الحياة والتكنولوجيا وغير ذلك، ولا يقتصر الاختلال في الطالب المتخرج ولا لتعليمه فحسب ولكن في الافتقار إلى المؤسسات الراعية والمطورة للتخصصات على نحو متقدم، فهل من فرصة للانتباه بعيدا عن المزايدات العلنية لتبشير بغد علمي أفضل؟.

إذ لا تقدم البيئات المتأخرة نظما متقدمة مهما حاولت أن تتشبه بما هو حاصل في البيئات المتقدمة، ولا يمكن للتعليم أن يشكل قيمة حضارية إضافية . للعالم . إذا لم يكن قادرا على التأثير محليا، وهذا لا يتعلق بمستوى الذكاء الذي يملكه الفرد أو طبيعة التكوين الذهني لإنسان عما سواه، بل الأمر متعلق بالمحيط العام الذي يمنهج الحياة على نحو شامل،

في الموصل .. خريجو الجامعات بين مطرقة البطالة وسندان الارهاب

حسب احصائية لوزارة التخطيط فأن الموصل تستقبل اكثر من ١١ الف خريج سنويا من مختلف الكليات والجامعات في العراق، اغلبهم يعانون البطالة، وهذا هو الواقع في هذه المدينة التي اشتد فيها الارهاب بسبب المجاميع الارهابية الأمر الذي عطل مرافق الحياة مما انعكس سلبا على التوظيفات في أغلب المجالات. معاناة الخريجين شكلت حقلا خصبا للاستقصاء والبحث، وهذا ما حملنا الى لقاء بعض اولئك الخريجين لمعرفة الاشكالات التي تقف وراء معاناتهم.

الموصل/علي محمود

إيمان عبد الكريم، وهي أنهت الدراسة الجامعية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، وحضرت اختبارا للمتقدمين على درجة وظيفية في كليتها التي أنهت دراستها فيها العام المنصرم، وبلغ عدد المتحنين لهذه الدرجة الوظيفية الواحدة مايزيد على ٣٥٠ متقدماً، وحسب قولها فهي تجد فرصتها ضعيفة بنجاحها واختيارها لهذه الدرجة، مضيفة بان أصحاب (الواسطات) أقرب الى هذه الدرجة وفرصتهم اكبر.

اما الشاب فضل فهو خريج من كلية القانون، وظف بعقد مؤقت في كلية داخل جامعة الموصل وبصفة (منظف) من اجل أن يوفر لقمة عيش لعائلته، وبعد أكثر من سنتين من عمل بعقد شهري تحقق حلمه وعينته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبدرجة إدارية بعيدة عن اختصاصه القانوني، وينظر إليه زملاؤه انه في الأقل وجد فرصة تعيين وليس المهم ماذا يعمل.

ومن يذهب الى مركز مدينة الموصل، وفي أشهر أسواقها، باب الطوب، يجد كثيراً من الخريجين الجامعيين أمام (بسطيات) لبيع الخضراوات والفاكهة، وهم أزالوا من ذاكرتهم التفكير في فرصة وظيفة عند الحكومة، واكتفوا بالعمل في القطاع الخاص وهم مهددون بتوقف عملهم. تحدث بعضهم عن ظروف عملهم قائلين: حين تقرر الحكومة منع تجول او يحدث انفجار بالقرب منهم تتم على أثره اعتقالات عشوائية بالمنطقة وبالتالي فان رزقهم في ذلك اليوم ينقطع فيعودوا الى بيوتهم دون وارد مالي يومي.

ويوم أعلنت وزارة التربية التقديم لملء الدرجات الشاغرة في مدارسها، وصل عدد المتقدمين من خريجي جامعة الموصل للسنوات العشر الأخيرة مايزيد على العشرين ألف متقدم لتعلن التربية قبول الفين وأربعمئة وخمسين طالبا. كما فقد آلاف الخريجين فرصة التعيين بعد أن أشار عشرات منهم على القبول للتعيين بأنها كانت طائفية بحتة ومن قدم ورقة تزكية من حزب ما فان فرصته تضاءلت بالقبول والباقي عادوا الى عملهم في القطاع الخاص المهدد يومياً بالتوقف.

يقول آخرون أنهم يسمعون بالتقديم الى درجات وظيفية عند الحكومة وعندما يستعلمون عن ماهية الوظيفة يجدونها بعيدة عن اختصاصهم. فمديرية ماء نينوى قامت مؤخرا بتعيين موظفين ولكن بدرجة مشغل محطة أو حارس فهل من المعقول أن يشغل الوظيفة خريج كلية هندسة أو قانون أو آداب ،حتى هذه الوظائف فان عدد المتقدمين زاد على العشرة آلاف متقدم وكان المطلوب ما يقرب من ٣٤٠ درجة وظيفية.

ويشكو الخريجون احتكار المسؤولين وأصحاب النفوذ التعيينات، فمثلاً رئيس قسم في دائرة بالموصل عين ابنته و(كنته) بوظيفة بصيغة عقد، ومن ثم وظيفة دائمية. في نفس الوقت لايعلن القسم عن حاجته لدرجات وظيفية، وكانت بلدية الموصل قد وافقت على طلبات قبول تعيين كعقد مؤقت، ولكن بدرجة منظفين وعمال، ولم يكن هناك فرصة لتعيين مهندسين أو قانونيين أو محاسبين وحتى إداريين من خريجي جامعة الموصل أو جامعات أخرى .

من جانبهن فخريجات جامعة الموصل يبحثن ايضا عن وظائف شاغرة، والمعروف ان البطالة بين النساء عادة ما تكون اكبر من الرجال، ففي تربية نينوى هناك ضوء في نهاية نفق التعيينات لخريجات كلية التربية ،ومن لها حظ وافر تجد اسمها في قائمة المقبولين. وكانت أم هاجر، وهي خريجة كلية التربية قسم الجغرافية قدمت أكثر من مرة للتعيين في تربية نينوى ولم تكن لها أية فرصة للقبول ولاتعرف السبب. وقد تكون البطالة واحدة من الاسباب التي جعلت كثيرا من الخريجين يبحثون عن وظيفة وعمل خارج أسوار الوطن، حيث حزموا حقائبهم وما ادخروه من مال وشدوا الرحال الى سوريا أو مصر أو لبنان، وانتهت بهم القصة الى حزم حقائبهم من جديد والعودة الى الوطن الأم، فتجربة العمل في الدول العربية تحتاج الى أكثر من حظ على حد تعبير كثير من الخريجين. فأجور السكن مرتفعة ولقمة العيش الحصول عليها صعب وأرباب العمل في الدول العربية لايدفعون جيدا مقابل عمل يمتد لساعات طويلة. زميل يعمل مصورا وهو خريج من معهد الفنون الجميلة سافر الى مصر بحثاً عن فرصة عمل إعلامية انتهى به المطاف للعمل في مقهى للانترنت من الساعة الثانية عشرة ليلاً حتى السابعة صباحاً ويقول: ضاعت أحلامي بالعمل في قناة فضائية. ويقول محمد عباس (٢٨ عاما – بكالوريوس فنون جميلة): هذه المشكلة تعتبر الصداع المزمن الذي يؤرق شريحة كبيرة من الشباب الذين أكملوا دراستهم، وكلهم أمل في أن يجدوا أعمالا تتناسب مع مؤهلاتهم، ولكنهم اصطدموا بواقع مختلف ولم يجدوا فرص عمل، وان وجدت فهي لا تتناسب مع شهاداتهم، ولا قدراتهم أو استعداداتهم النفسية.

وأضاف: لا املك حلا، ولكنني أضم صوتي إلى جميع الأصوات المطالبة بوضع خطة فعالة لتوظيف الخريجين، عسى أن تجد أصواتنا صدى لدى من يملكون الحل، ويجدون حلا لهذه القنبلة الموقوتة التي تسمى البطالة". وقال "أنا استغرب حينما يكون الاهتمام فقط بمن يأخذ الشهادة من الخارج ! وأتعجب لماذا الأفضليه لمن يحمل شهادة من خارج البلد!

وما يزال عمار كاظم "٢٥سنة "يعمل في مكتب للصيرفة بعد تخرجه في كلية الهندسة، بحث عن وظيفة وانتظرها لأكثر من سبعة عشر عاما، ومارس مهنا تنوعت بين محل للمواد الغذائية والعمل بالصرافة ليستقر أخيرا في مكتب للصيرفة والتعامل بالعملة الصعبة. ويقول انه لن يبحث عن وظيفة عند الدولة، وربما نسيت الخريج الجامعي واكتفت بتعيين الأصدقاء والأقرباء وأصحاب الواسطات. وعمار يعمل في مكتب الصيرفة مع أقرباء له، فأ خوه خريج جامعة الموصل كلية التربية وقريب له يدير أعمال البيع والشراء وتخرج في جامعة الموصل قبل أكثر من خمس سنوات. وبحثاً عن وظيفة تزداد قصص الخريجين، فاكتفى كثير منهم بملء استمارات أعدت خصيصاً لطبقة أصبحت مشهورة في العراق وهي طبقة العاطلين عن العمل. وتزداد المشاكل داخل العائلة الموصلية بسبب هذه الظاهرة، ففي كل بيت هناك خريج جامعي وربما أكثر، ويطلب رب الأسرة من ابنه الخريج إيجاد عمل أو وظيفة ويعجز الخريج عن توفيرها لتبدأ مشاكل عديدة في الأسرة، وبالتالي تنعكس سلباً على المجتمع الموصلي.

البطالة تحقق نجاحاً متصاعداً في حياة خريج جامعة الموصل وحتى الجامعات العراقية الأخرى، وتتضاءل فرصة إيجاد وظيفة في ظل الأزمات المتلاحقة التي تضرب حياة العائلة الموصلية والتي لاتمنح للخريج الإستقرار.. أصبح العاطل، حتى لو كان خريجاً، يرضى بأية فرصة عمل داخل محل للحلاقة أو سائق المركبة أجرة أو يقبل الدخول في مشاريع تجارية صغيرة تنتهي بالخسارة بسبب عدم استقرار السوق التجارية ،أما إكمال نصف دينهم والبحث عن شريكة الحياة والزواج والاستقرار فصارت من المستحيلات. ريم محمود(٢٥ عاما – بكالوريوس تاريخ) دعت إلى تخطيط صحيح للوظائف والمهن من الدولة، ومتابعة ما أشيع حول وجود أشخاص لديهم أكثر من وظيفة حكومية. وقالت "الطالب يدخل الكلية وهو على أمل أن يجد وظيفة بعد التخرج، ولكن ها نحن نجد انقلابا للموازين، واعتقد أن السبب هو عدم وجود تخطيط صحيح للوظائف والمهن، إضافة إلى الفوضى العارمة في مسألة التوظيف. حيث سمعنا ولأكثر من مرة، وجود أشخاص لديهم وظيفتان أو أكثر في دوائر حكومية، وبذلك يأخذون فرص آخرين". وأضافت: بصراحة هذه القضية معقدة، وأنا أتكلم عن نفسي.. أنا خريجة كلية آداب، وتعبت من الاستنساخ المتكرر للوثائق الشخصية، والتقدم لكل إعلان بلا طائل. واقترحت اختصار الطريق من خلال وضع خطة للتعيين المركزي، "بحيث يطمئن الطالب بعد التخرج للحصول على وظيفة.

بينما يرى سعد سامي (٢٦ عاما– بكالوريوس لغات) ان العديد من الآراء والأصوات تطالب بمنح الفرصة لأبناء البلد وإعادة الأمل المفقود لمن سعى للحصول على شهادة إلا أننا لا نسمع في النهاية جوابا من المسؤول المعني. ويضيف: على سبيل المثال انا خريج كلية اللغات (فرع اللغة التركية)، وأينما أولي وجهي لتقديم وثائقي الرسمية للتعيين في إحدى الدوائر الرسمية أو غير الرسمية، يكون الجواب مخيبا للآمال، وهو أن التخصص غير مرغوب فيه، حتى ان بعضا من زملائي يمازحونني ويقولون لي: اذهب إلى تركيا واعمل هناك.. ويتساءل إذن، ماذا اعمل بهذه الشهادة؟.

لكن الدكتور أبو سعيد الديوه جي رئيس جامعة الموصل، تحدث لـ(المدى) عن هذه المشكلة قائلاً: معدل الخريجين في جامعة الموصل سنويا ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف طالب، ما بين طلبة الدراسات الأولية والعليا، وسابقا كان الطلاب الذكور يتوجهون لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وتتباين الفترة، ففي الحروب مثلا وصلت خدمة بعض الخريجين إلى ١٥ عاما، فضلا عن وجود أماكن أخرى تستقبلهم، مثل التصنيع العسكري. فكانت غالبية الوظائف تحصل عليها الطالبات الخريجات. الأمر الآخر أنه في السابق لم يكن هناك طلب على الوظيفة، ففي السنوات التي سبقت الحرب الأخيرة ترك الكثير من الموظفين وظائفهم بسبب قلة الرواتب.. أما الآن وبعد تحسن الرواتب عاد الكثير من الموظفين إلى وظائفهم مع ازدياد الرغبة بالتعيين.

وأضاف: مهمة جامعة الموصل والمعاهد هي ضخ الخريجين والأكاديميين الى المجتمع، وهي غير مسؤولة بصورة مباشرة عن إيجاد فرص عمل لهم، فمثلا دوائر التربية تستقبل خريجي كليات التربية والآداب، والصحة تستقبل الأطباء والصيادلة والتمريض، أما خريجو الكليات الأخرى فقد أصبح من العسير عليهم ايجاد وظيفة.

في الناصرية .. صيدليات الشوارع تنشر المخدرات بين الشباب

ذي قار/غفار العفراوي

مشاكل كثيرة لم تجد الجهات المسؤولة لها أي حل، برغم المناشدات والدعوات التي وجهتها وسائل الإعلام المختلفة وفي أكثر من مناسبة، وهي مشاكل تسرب الأدوية وإيجار الصيدليات إلى أناس ليسوا بأصحاب، خبرة فضلا عن الكفاءة المطلوبة في العمل الصيدلي. كذلك دور نقابة الأطباء في حل وتذليل العقبات التي تواجه عمل الأطباء والصيدليات الأرضية التي اتخذ أصحابها مهنة رائجة للتلاعب بحياة الناس وصحتهم، حيث يقوم بعض أصحاب الصيدليات ببيع الأدوية للمتورطين بمهنة البيع على الأرصفة وبأسعار أعلى من سعرها الرسمي، والتي يضطر المريض الى شرائها بأي ثمن إن دعت الحاجة، وخصوصاً الأدوية المخدرة التي باتت مشكلة وعلة جديدة تضاف الى المشاكل مابعد ٢٠٠٣.

يقول الصيدلي كامل جويد "توجد أدوية تصرف OTC أي من دون وصفة، وهذه الأدوية محدودة جدا لذا فان وجودها في الشارع مسألة سهلة ولا يتحمل الصيدلي مسؤولية ذلك. أما عن ظاهرة بيع المريض لأحدى الصيدليات فقال إنها ظاهرة غير حضارية وآثارها سلبية بشكل مباشر على المريض، ولا تتناسب مع مكانة وسمعة الطبيب والصيدلي، وتعطي انطباعا على أن مهنة الطب مادية وليست إنسانية.

أما الطبيب علي عبد الله فعندما سألته عن ظاهرة ما يسمونه (الكومشن) وكيف تطورت حتى أصبحت آفة في مجتمع الطب قال: إن ظاهرة الكومشن أسسها الصيدلي المتسلق وطبقها الطبيب (المتلوق) ويديرها الفرّاش وضحيتها المريض. وأضاف: إن الصيدلية علم وعمل ودعوة إلى كل الناس أن يفهموا أهمية المهنة وبما تتعامل وهو (الدواء) لذلك يجب أن يفهموا إن الدواء سم والصيدلي هو الخبير فيه فقط.

وعن دور نقابة الأطباء في تشخيص ومعالجة الحالات السلبية التي ترافق عمل الطب فقد اجمع اغلب من التقيت بهم على أن دور النقابة ملغى تماما وكأنه ليست هناك أية نقابة، وان دورها هو الصمت المطبق عن كل شيء.

وأضاف طبيب آخر إن النقابة تحمي نفسها ومصالحها فقط ولا تفكر في حمايتي إلا إذا اجتمعت مصلحتها مع مصلحتي. أما أكثر الاجوبة سخونة وهو الذي أدخلنا إلى السياسة من دون أن نعلم، فقد شبه نقابة الأطباء بالحكومة العراقية.

وسألت الطبيبة (خلود عمار) عن طبيعة علاقتها بالمجتمع فأجابت بكل صراحة إن علاقتنا روتينية وباهتة نوعا ما لان عملنا وطبيعة الظروف والمتاعب المحيطة به تجعلنا نتصرف بهذا الشكل الذي لا نتمناه لأننا أيضا بشر ونريد الاختلاط بالناس، ولكن ماذا نفعل والواجب يحتم علينا ذلك، وعلى عكس جواب الطبيبة قال لي احد الصيادلة إن الصيدلي والطبيب هو في النهاية إنسان فمنهم الاجتماعي والآخر عكس ذلك فيجب تقييم الحالة على ان العلاقات الاجتماعية ليس لها علاقة بمهنة الشخص وعلميته .

ثم انتقلت إلى الرصيف لأسمع ما يقوله المواطن الذي امتهن عملا ليس من اختصاصه فسألت الأخ أبا علي الذي افترش الأرض ليفتتح صيدلية (أبو علي الرصيفية) وقلت له ألا تعلم إن عملك مخالف للقانون وللوطنية أيضا؟ فضحك قبل أن يجيبني وقال لي باللهجة العامية (بس لا أنت وطني؟)، فقلت له لا أنا صحفي، فأجابني بعصبية وبعامية أيضا (عمي يا وطنية آني عندي سبع جهال وثلاث خريجين منين أوكلهم إذا التعيين صار بس بالأوراق).

ويتحدث علي "٢٥سنة" أنا خريج معهد فني منذ خمس سنين، ولم اترك بابا إلا وطرقته لكني لم احصل على مرادي فعملت بالبناء والحدادة وفي مهن أخرى متعبة جدا، وأخيرا قررت أن أبيع الأدوية خصوصا بعد أن سهّل لي احد معارفي هذا العمل بتوفير الأدوية التي احتاج بطرقه الخاصة !

وفي هذه الأثناء جاء احد المواطنين ليشتري دواء من هذه الصيدلية الرصيفية فبادرته بالسؤال لماذا تترك الصيدليات المجازة وتشتري من هذه، ألا تخاف على صحتك؟ فردّ عليّ قائلا يا أخي إن الصيدليات لا تمتلك مثل هذه الأدوية وأنا احتاجها يوميا وأجدها رخيصة في الرصيف ومن دون وصفة.

عندما دققت النظر في المشتريات وجدت أنها أدوية مخدرة، وعلمت بان الشخص مدمن منذ زمن، كما اخبرني صاحب الصيدلية الرصيفية.

حين تعمل الفتاة مصورة

بغداد/ سرى الصراف

لم تعد مهنة التصوير في العراق حكرا للرجال فحسب، هناك الفتيات أيضا وهن يقفن مسحورات أمام العدسة للتصوير، الا أن ذلك لا يمر دون مشاكل. فائقة عبد الله التي تخرجت من قسم تقول عن معاناتها: درست فنون التصوير الحديث في كلية الفنون الجميلة.

والتحقت بعدة دورات في مجال التصوير بالكومبيوتر لمواكبة ما يستجد من تطورات في عالم التصوير الفوتوغرافي والفيديو. وعن بداياتها أوضحت انها دخلت عالم التصوير كهاوية لهذا الفن لتتحول الهواية الى دراسة.

وتضيف بعد ان عدت الى العمل حاولت ان اترجم معاناة الناس في سنوات الموت والإرهاب التي عشناها، ورداً على سؤال فيما اذا كانت هي أول من استعان بالكومبيوتر في إبراز تقنيات التصوير قالت: بحسب اعتقادي هناك من بدأ هذه التجربة قبلي، ولكن جميعهم من الرجال.

وبشأن المزايا التي تحصل عليها السيدات من مثل هذه المهنة ، اكدت سما طارق ان عمل السيدات في هذه المهنة يوفر لهن متسعا من الحرية وهي ستعود لممارسة مهنتها بعد أن حجبت عملها الخلايا الإرهابية القريبة من بيتها في السيدية وجردتها من كاميرتها حين كانت تقوم بتصوير اي حدث أمني في بغداد.

وتتابع قائلة: كم تمنيت ان ازاول عملي في السنوات السابقة، لكن الأوضاع الأمنية المتوترة حينها تحول دون ذلك، خصوصاً في المناطق الساخنة، مضيفة: تعرضت أكثر من مرة للمساءلة في أثناء قيامي بتصوير الاحداث التي وقعت امامي في شوارع بغداد، وذات مرة، صودرت كاميرتي من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت موجودة في مكان احد الحوادث، وقد حاولوا ضربي وأهانوا كرامتي أمام الجميع، ونجحت من خلال توسلاتي بالافلات منهم.

وكما تشير لا توجد جهة تدعم عملنا، أصبحنا منسيين وعاطلين عن العمل، وفي حين أن الفرص كثيرة الان بالنسبة للمصور الصحافي، لكن المرأة المصورة أصبحت إما جليسة البيت، أو تعمل بغير مهنتها.

وترى المصورة نضال العزاوي (٢٠ عاماً في مهنة التصوير)، أن عمل المصورة في الشارع صار أمرا صعباً، ليس لاعتبارات أمنية فقط، بل لاعتبارات اجتماعية فرضت علينا من قبل أكثر من جهة منعتنا من التصوير. وتعرضت شخصيا لتهديدات كثيرة من جهات لا استطيع ذكرها. مبينة: أن غلاء مستلزمات التصوير التي غالبا ما نضطر لشرائها من جيبنا الخاص، أصبحت من المسائل التي تعيق عملنا خصوصا، فما نتقاضاه من مهنة التصوير مازال زهيداً.

ومازالت هناء حسين "١٩سنة " تطمح إلى أن تكون مصورة من الطراز الاول وهي لا تخاف أن تحمل الكاميرا وتتجول في شوارع بغداد او المحافظات الاخرى وتحدثت عن تجربتها البسيطة مع الكاميرا بالقول " نهار ممطر في بغداد اتجول والتقط الصور، اعلم جيدا انها لا تصلح للنشر او حتى للعرض لكنني طموحة الى أن اصل الى ما أريد.

وتروي الفوتوغرافية "بان عبد الله "٢٥سنة " ، قصة مشابهة لقصة زميلتها سوسن، وتقول "تعرضت لمضايقات كثيرة في اثناء عملي، وصودرت كاميرتي غير مرة من الإرهابيين الذين أرادوا أن يضربوني، وحاولوا سحب ربطة شعري عنوة، عندها قررت هجر التصوير حفاظاً على كرامتي وحياتي.

وتتمنى افنان المقدادي التي تعرضت لاختطاف ان يستمر تحسن الوضع الأمني كي تعود زميلاتها اللواتي هجرن العراق بسبب تدهور الوضع الأمني حينها.

وتستذكر افنان قائلة: كنت اصغر مصورة صحافية تدخل الوسط الإعلامي، وكنت المس العون من جميع المحيطين بيّ كوني صغيرة في العمر آنذاك.

وتستدرك لكن الأعوام الأربعة الماضية منعتني من ممارسة عملي بالكامل، بسبب التوترات الأمنية التي شهدها الشارع العراقي، وأصبحت جليسة المنزل.

وتتأسف افنان كما تقول: عندما كانت تشاهد رجال الشرطة وهم يفسحون المجال للمصورة الأجنبية والعربية، لتأخذ حريتها في العمل وتصوير الحدث حين وقوعه، أما المصورة العراقية فتتعرض للمساءلة والاهانة.

لماذا يحصل هذا، والى متى يستمر، وهل تسعى جمعية التصوير العراقية أو نقابة الصحافيين لإفهام الاخرين بدور المصورة الصحافية وأهمية وجودها ؟."

ويتحدث اللواء الركن عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية لـ(المدى): ان الوضع الان اختلف عن السابق، ولن يكون بعد اليوم مضايقة، فالامن بطريقه الى الاستتباب الكامل في بغداد والمحافظات كافة، وكشف خلف عن وجود توجيهات من رئاسة الوزراء تقضي بضرورة التعامل بشفافية واحترام مع جميع وسائل الإعلام، وبضمنهم المصورون والمصورات، والسماح لهم بالتصوير حتى في الأماكن الحساسة.

معرباً عن استعداده للوقوف بجانب أي إعلامي يتعرض للمضايقات من منتسبي الشرطة العراقية او القوات متعددة الجنسية.